

دراسة تحليلية للفجوة الغذائية من اللحوم في جمهورية مصر العربية
عدلى سعادوى طلبية
قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - فرع الفيوم - جامعة القاهرة

مقدمة:

تعانى الزراعة المصرية من محدودية القاعدة الموردية (الأرضية والمائية) والتي تتوزع بين تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان والاحتياجات العلفية للثروة الحيوانية، الأمر الذى أدى الى عجز الانتاج المحلى من المنتجات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية عن تغطية احتياجات الاستهلاك القومى منها ومن ثم الاعتماد على الواردات لسد هذا العجز.

وعلى الرغم من الدور الهام للحيوانات المزرعية، الا انها لم تنل الاهتمام الذى ناله الانتاج النباتى، اذ بينما ارتفعت معدلات إنتاج معظم المحاصيل نتيجة التطوير والتحسين، فلم تزداد المنتجات الحيوانية بمعدلات ملموسة نتيجة عدم الاهتمام بتحسين السلالات ورفع كفاءتها الانتاجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتأثر الحيوانات بطبيعة الزراعة وتشتتها وقزميتها فأغلبها عبارة عن مزارع صغيرة الحجم بالإضافة الى عدم إلمام المزارعين بأسس التربية والتغذية والرعاية الصحية السليمة، وقد أدت هذه العوامل وغيرها الى انخفاض انتاجية الوحدة الحيوانية، الأمر الذى نجم عنه عجز الانتاج المحلى عن مواجهة الزيادة المضطرة فى الطلب على المنتجات الحيوانية، وعلى رأسها اللحوم الحمراء حيث بلغ متوسط العجز السنوى منها نحو ١٨٢ الف طن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

أما اللحوم البيضاء فان الانتاج المحلى من الدواجن يغطى الاستهلاك منها بنسبة ١٠٠% منذ عام ١٩٩٢، وبالنسبة للأسماك فرغم تعدد مصادر الانتاج (بحار، بحيرات، نهر النيل وفروعه والاستزراع السمكى) فقد حقق الانتاج زيادة ملموسة، الا انها لم تواكب الزيادة فى الاستهلاك حيث بلغ متوسط العجز السنوى من الاسماك نحو ١٤٣ الف طن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

مشكلة الدراسة:

تستمد اللحوم أهميتها من كونها مصدراً رئيسياً للبروتينات الحيوانية والسعرات الحرارية الضرورية للحياه، وتتعرض مشكلة اللحوم فى عجز الإنتاج عن تغطية الاستهلاك، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من اللحوم، حيث لا يزيد ما يحصل عليه الفرد المصرى من البروتين الحيوانى(*)، عن ١٨ جم يومياً، أو ما يعادل نحو ٥٦.٢٥% من الحد الصحى الوقائى والذى يبلغ نحو ٣٢ جم بروتين حيوانى يومياً، الأمر الذى يؤثر سلباً على النشاط العضلى والدهنى للفرد وعلى الاقتصاد القومى ممثلاً فى تدهور إنتاجية الفرد وزيادة الإنفاق على الصحة فضلاً عن زيادة عجز الميزان التجارى لزيادة الواردات من اللحوم والتي بلغت قيمتها عام ٢٠٠٣^(١) نحو ١.١ مليار جنيهه للحوم الحمراء، ٣٦٥ مليون جنيهه للأسماك.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تقدير وقياس حجم الفجوة الغذائية من اللحوم وتوقعاتها المستقبلية ثم اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات التى يمكن الأخذ بها للحد من ازدياد الفجوة مستقبلاً، ولذلك فان الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسى منها سوف تتناول مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- ١- قياس معدلات نمو الإنتاج والاستهلاك ونصيب الفرد والتوقعات المستقبلية لكل منها.
- ٢- دراسة وتقدير العوامل المؤثرة على الاستهلاك والعوامل المحددة للفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء والأسماك.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدمت الدراسة أساليب التحليل الاقتصادى والإحصائى الوصفى والكمى من خلال نماذج الاتجاه الزمنى العام وتحليل الانحدار المتعدد وعرض افضل الصور الرياضية المقبولة اقتصادياً

(*) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر، حتى ٢٠١٧.
(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى ٢٠٠٠.

وإحصائياً، كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها وزارة لزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء:

تعكس الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء الفرق بين كل من الإنتاج والاستهلاك المحلي، ويتوقف الإنتاج من اللحوم على عديد من المتغيرات أهمها المتاح من الأعلاف الخضراء والمركزة على مدار العام ويتوقف الإنتاج كذلك على الكفاءة الوراثية للحيوانات المنتجة، وتقدر^(١) الثروة الحيوانية بنحو ٦.٥ مليون رأس من الأبقار والجاموس، وحوالي ٧.٥ مليون رأس من الأغنام والماعز، إضافة إلى ما يقرب من ١٤٠ الف رأس من الجمال، ونتيجة للطلب الشديد على محاصيل الأعلاف (قدرت المساحة المزروعة بالبرسيم المستديم^(٢) بنحو ١.٧ مليون فدان كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ إضافة إلى مساحة البرسيم التحريش والأعلاف الصيفية والتي تصل إلى ٠.٨ مليون فدان)، فإن الحيوانات المنتجة للحوم تتنافس مباشرة مع محاصيل الغذاء في مجال استغلال الموارد الأرضية والمائية المحدودة، إذ تمثل محاصيل الأعلاف ما يقرب من ٢٠% من المساحة المحصولية، فضلاً عن أن نمط إنتاج اللحوم الحمراء كأحد أنشطة الإنتاج الحيواني والذي يقوم على تسمين ذكور الإبقار والجاموس (لمدة تصل إلى ٦ أشهر) يعتمد على الأعلاف المركزة والتي يتم استيراد جزء كبير من مكوناتها، ويؤدي ضعف الكفاءة الوراثية للحيوانات المنتجة للحوم إلى ضعف كفاءة الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية.

تطور الإنتاج من اللحوم الحمراء:

بادئ ذي بدء ينبغي الإشارة إلى أن البحث لم يتطرق لدراسة العوامل المؤثرة على إنتاج اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية، وذلك لكونها ليست هدفاً أساسياً من أهداف الدراسة هذا ولقد قدر المتوسط السنوي للإنتاج من اللحوم الحمراء خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) بنحو ٦٤٧ الف طن (جدول رقم ١ بالملحق) وتقدير معدل تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك خلال فترة الدراسة تبين أنه قد بلغ نحو ٢١٧ يوم عام ١٩٩٤ بنسبة اكتفاء ذاتي ٥٩%، وأنه تزايد حتى بلغ نحو ٣١٠ يوم بنسبة اكتفاء ذاتي ٨٤.٩% عام ٢٠٠٣.

وأما عن الاتجاه العام للإنتاج المحلي من اللحوم فإنه يتضح من دراسة المعادلة رقم (١) من الجدول (١) أن الإنتاج المحلي من اللحوم ينمو بمعدل ٢.٣% سنوياً خلال الفترة المشار إليها، ويتوقع أن يصل الإنتاج من اللحوم الحمراء إلى ٨١٦ الف طن عام ٢٠٠٨، ثم إلى ٨٩٠ الف طن عام ٢٠١٣. **الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليه:**

يمثل الاستهلاك من اللحوم الحمراء أحد العوامل المحددة لحجم الفجوة وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٢) جدول (١) إلى أن الاستهلاك من اللحوم الحمراء ينمو بمعدل سنوي يبلغ نحو ١٩.١% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) ويتوقع أن يصل حجم الاستهلاك إلى ٩٧٨، ٩٣٣ الف طن عام ٢٠٠٨، ٢٠١٣ على الترتيب.

ولدراسة أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك من اللحوم الحمراء فقد تم تقدير العلاقة بين الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء كمتغير تابع وكل من سعر التجزئة الحقيقي للحوم الحمراء X_١، سعر التجزئة الحقيقي للحوم الدواجن X_٢، وسعر التجزئة الحقيقي للأسماك X_٣، والدخل الفردي الحقيقي X_٤، عدد السكان X_٥، سعر الاستيراد الحقيقي للحوم الحمراء X_٦، السعر النسبي الحقيقي بين اللحوم الحمراء والدواجن X_٧، السعر النسبي الحقيقي بين اللحوم والأسماك X_٨، وكمية الواردات من اللحوم الحمراء X_٩، كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) وذلك باستخدام الصور الرياضية الخطية واللوغاريتمية، وبالمفاضلة بين النماذج المقدره وفقاً للمنطق الإقتصادي والإحصائي تبين أن أفضل تلك الصيغ والتي تعكس هذه العلاقة هي المعادلة التالية.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٣.
(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣.

$$\text{Log } y = 1.66 - 0.81 \log x_1 + 0.22 \log x_4 + 0.19 \log x_9$$

$$- (2.97) \quad (4.54) \quad (4.9)$$

$$F = 14.56 \quad R^2 = 0.81$$

والتي تشير الى أن سعر التجزئة الحقيقي للحم الحمر (x₁) ودخل الفرد الحقيقي x₉، الواردات من اللحم الحمر (x₄) أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، ويشير معامل التحديد إلى أن ٨١% من المتغيرات في إجمالي الاستهلاك القومي من اللحم الحمر يرجع إلى تلك العوامل، كما أن أشارات المتغيرات المستقلة تعكس طبيعة العلاقة بينهما وبين المتغير التابع وفي ضوء ذلك فإن تغيراً مقداره ١٠% في سعر التجزئة الحقيقي للحم الحمر يؤدي إلى تغير معاكس مقداره ٨.١% في الكمية المستهلكة وان تغير مقداره ١٠% في كل من الدخل الفردي الحقيقي والكمية المستوردة من اللحم يؤدي إلى تغيراً في نفس الاتجاه قدره ٢.٢%، ١.٩% على الترتيب في إجمالي الاستهلاك القومي من اللحم الحمر.

وأما متوسط نصيب الفرد المصري من اللحم الحمر فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٦ كجم سنوياً عام ١٩٩١ وحد أقصى بلغ نحو ١٢.٢ كجم عام ١٩٩٦ ثم انخفض بعد ذلك ووصل عام ٢٠٠٣ إلى ١١.١ بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم العربي ١٣.٧ كجم عام ٢٠٠٢ (*) وقد قدر معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد بنحو ٢.٩% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) معادلة رقم ٣ جدول (١)، ويتوقع أن يزيد متوسط نصيب الفرد إلى نحو ١٣ كجم عام ٢٠٠٨، ١٤ كجم عام ٢٠١٣.

الفجوة والعوامل المحددة لها:

تبين من دراسة الجدول رقم (١) أن فجوة اللحم الحمر قد تراوحت بين حد أقصى بلغ ٣٩٠ ألف طن عام ١٩٩٤ وحد أدنى بلغ ١٠١ ألف طن عام ٢٠٠١، وهذا ولم تثبت المعنوية الإحصائية لنموذج قياس الاتجاه الزمني العام للفجوة بكافة الصور الرياضية الأمر الذي يشير إلى أن حجم الفجوة الغذائية من اللحم الحمر إنما تتركز حول الوسط الحسابي للفجوة خلال الفترة موضع الدراسة والبالغ ١٨٢ ألف طن.

جدول رقم (١) أفضل النماذج المقدره للمتغيرات المرتبطة بفجوة اللحم الحمر.

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R ²	F
١	الإنتاج	$Y_1 = 0.0231 x_t e^{(6.24)}$ $Y_1 = 540.78 e^{(6.24)}$	0.76	35.91
2	الاستهلاك	$Y_2 = 0.0191 x^t e^{(2.83)}$ $Y_2 = 749.37 e^{(2.83)}$	0.40	8.03
3	متوسط نصيب الفرد	$Y_3 = 0.029 e^{(2.94)}$ $Y_3 = 7.91 e^{(2.94)}$	0.42	8.62
4	الفجوة	$Y_4 = -0.031 x_t e^{(1.21)}$ $Y_4 = 211.72 e^{(1.21)}$	0.11	1.46

Y₁ تمثل القيمة المقدره للإنتاج بالالف طن في السنة t
Y₂ تمثل القيمة المقدره للاستهلاك بالالف طن في السنة t
Y₃ تمثل القيمة المقدره لمتوسط نصيب الفرد بالكم في السنة t
Y₄ تمثل القيمة المقدره للفجوة بالالف طن في السنة t
X_t عامل الزمن في السنة t حيث t (١، ٢، ٠٠٠، ١٤)

(*) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم ٢٢، ٢٠٠٢.

ونظراً لعدم معنوية تقدير الفجوة فقد اعتمد الباحث على الفرق بين توقعات الإنتاج وتوقعات الاستهلاك لتقدير الفجوة والتي يتوقع أن تصل إلى ١١٧ الف طن عام ٢٠٠٨ وتتراجع إلى ٨٨ الف طن عام ٢٠١٣ وبفرض ثبات الأسعار عند سعر الطن لعام ٢٠٠٣ فإن تكلفة الواردات ستصل إلى ١.٠٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨، ٧٦٨ مليون جنيه عام ٢٠١٣ ولدراسة العوامل المحددة لفجوة اللحوم الحمراء فقد تم تقدير العلاقة بين الفجوة من اللحوم الحمراء كمتغير تابع وكل من الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء x_1 ، الاستهلاك القومي من اللحوم الحمراء x_2 ، عدد السكان x_3 ، الدخل الفردي الحقيقي x_4 ، متوسط نصيب الفرد السنوي من اللحوم الحمراء x_5 ، كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام الصور الرياضية الخطية واللوغاريتمية، وقد تبين أن أفضل تلك الصيغ وفقاً لكل من المنطق الاقتصادي والإحصائي هي المعادلة التالية:

$$\text{Log}y = 0.51 - 3.32 \text{ Log } x_1 + 3.79 \text{ Log } x_2 - (13.85) \quad (14.4)$$

$$F = 132.8 \quad R^2 = 0.96$$

حيث تشير المعادلة المقدره الى أن الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء x_1 ، والاستهلاك القومي من اللحوم x_2 هما العاملان المحددان لحجم الفجوة من اللحوم الحمراء وتوضح إشارة المتغيرين المستقلين طبيعة العلاقة بينهما وبين المتغير التابع وعلى ذلك فإن تغيراً بنسبة ١% في الإنتاج من اللحوم الحمراء يؤدي إلى تغير معاكس في الفجوة بمقدار ٣.٣٢% وأن تغيراً بنسبة ١% في الاستهلاك القومي من اللحوم الحمراء يؤدي إلى تغير في الفجوة وفي نفس الاتجاه بنسبة ٣.٧٩% ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي ٩٦% من التغيرات في فجوة اللحوم الحمراء تعود إلى هذين المتغيرين وهما الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي يؤكد أن محدودية الموارد الإنتاجية وبالتالي الإنتاج من ناحية والزيادة السكانية وما يستتبعها من زيادة في الاستهلاك من ناحية أخرى هما العاملان المؤديان لزيادة الفجوة الغذائية المعيارية^(١) والفجوة الغذائية الفعلية^(٢) من اللحوم الحمراء لذلك فإن الاتجاه للأخذ بسياسات وبرامج مستقبلية تهدف إلى التركيز على تنمية وزيادة الإنتاج من بدائل اللحوم الحمراء التي تكون أقل نسبياً لطلب على الموارد الأرضية والمائية من الأمور التي يجب أن توليها السياسات الزراعية اهتماماً في المرحلة الحالية والمقبلة للحد من تنامي فجوة اللحوم الحمراء وبطبيعة الحال فإن استمرار ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء سوف يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى هذه البدائل.

الفجوة الغذائية من الأسماك:

تعتبر الأسماك أحد أهم مصادر البروتين الحيواني وهي بديل جيد للحوم الحمراء (من الناحيتين الغذائية والاقتصادية) وتمتلك مصر موارد عديدة لتنمية وزيادة الإنتاج السمكي (البحر المتوسط والبحر الأحمر ونهر النيل وفروعه، والبحيرات، المزارع السمكية).

تطور الإنتاج السمكي:

يتضح من دراسة الجدول رقم (٢) بالملحق أن الإنتاج السمكي قد زاد من نحو ٣٣٩ الف طن عام ١٩٩٠ إلى ٧٨٦ الف طن عام ٢٠٠٣ وقد قدر معدل النمو السنوي للإنتاج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) بنحو ٨.٢% معادلة رقم ١ جدول (٢) ومن ثم فإنه يتوقع أن يصل الإنتاج إلى حوالي ١.٠٤٢ مليون طن عام ٢٠٠٨ وإلى نحو ١.٢٦٤ مليون طن عام ٢٠١٣.

الاستهلاك السمكي والعوامل المؤثرة عليه:

رغم الزيادة التي تم تحقيقها في الإنتاج السمكي خلال الفترة المشار إليها، إلا أن الاستهلاك تزايد أيضاً من حوالي ٤٧٣.٦ الف طن عام ١٩٩٠ إلى ١.٠٠٩ مليون طن عام ٢٠٠٣ وبمعدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة قدر بنحو ٧.١٥% معادلة ٢ جدول (٢) ومن الملاحظ أن معدل النمو السنوي للإنتاج يتقارب مع معدل النمو السنوي للاستهلاك الأمر الذي ظلت معه الفجوة قائمة خلال

(١) الفجوة الغذائية المعيارية، هي الفرق بين ما يحصل عليه الفرد فعلاً مقارنة بما توصي به منظمة الصحة العالمية.

(٢) الفجوة الغذائية الفعلية هي الفرق بين كمية الصادرات والواردات الغذائية.

الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) وتبين توقعات الاستهلاك من الأسماك بلوغ الاستهلاك لنحو ١.٢٤٣ مليون طن عام ٢٠٠٨ ويزداد الى نحو ١.٤٧٦ مليون طن عام ٢٠١٣، وبدراسة العوامل المؤثرة على الاستهلاك من الاسماك فقد تم تقدير العلاقة بين الكمية المستهلكة من الاسماك كمتغير تابع وكل من سعر التجزئة الحقيقي للحوم الحمراء x_1 ، سعر التجزئة الحقيقي للحوم الدواجن x_2 ، وسعر التجزئة الحقيقي للأسماك x_3 ، والدخل الفردي الحقيقي x_4 ، وعدد السكان x_5 كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام الصور الرياضية الخطية واللوغاريتمية، وبالمفاضلة بين النماذج المقدره وفقاً للمنطق الاقتصادي والاحصائي تبين أن افضل النماذج المعبرة عن هذه العلاقة ما يلي :

$$\text{Logy} = 14.06 + 0.67 \log x_2 - 0.99 \log x_3 + 3.52 \log x_5$$

$$- (2.43) \quad (4.10) \quad (10.33)$$

$$F = 156.21 \quad R^2 = 0.97$$

حيث تشير الى ان أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك من الاسماك تتمثل في سعر التجزئة الحقيقي للحوم الدواجن x_2 ، وسعر التجزئة الحقيقي للأسماك x_3 ، وعدد السكان x_5 ، ويشير معامل التحديد الى أن ٩٧% من التغيرات في اجمالي الاستهلاك القومي من الاسماك يرجع الى تلك العوامل، ومن الواضح ان اشارات المتغيرات المستقلة تعكس طبيعة العلاقة بينها وبين المتغير التابع، وفي ضوء ذلك فإن تزايد سعر التجزئة الحقيقي للدواجن بنحو ١٠% يؤدي الى تزايد الكمية المستهلكة من الاسماك بما يقدر بحوالي ٦.٧%، وأيضاً فان تزايد سعر التجزئة الحقيقي للأسماك بمقدار ١٠% يؤدي الى تناقص الاستهلاك من الاسماك بنحو ٩.٩%، كما ان تزايد عدد السكان بنحو ١٠% يؤدي الى تزايد الاستهلاك القومي من الاسماك بنحو ٣٥.٢%.

أما عن متوسط نصيب الفرد من الاسماك فانه يتضح من دراسة الجدول (٢) بالملحق أنه قد تزايد من نحو ٧.٦ كجم عام ١٩٩٠ الى نحو ١٤.٥ كجم عام ٢٠٠٣ وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من الاسماك معادلة رقم (٣) جدول (٢) الى ان معدل النمو في متوسط نصيب الفرد قد بلغ ٦.٦% سنوياً ويتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي ١٩.١ كجم سنوياً عام ٢٠٠٨ ويزداد الى ٢١.٨ كجم عام ٢٠١٣.

الفجوة الغذائية من الاسماك والعوامل المحددة لها:

يتبين من دراسة الجدول رقم (٢) بالملحق ان فجوة الاسماك قد تراوحت بين حد ادنى بلغ ٨٧.٨ الف طن عام ١٩٩١، وحد أقصى بلغ ١٩٢.٤ الف طن عام ١٩٩٩ وتشير المعادلة رقم (٤) من الجدول رقم (٢) الى ان فجوة الاسماك تتزايد بمعدل سنوى قدر بنحو ٢.٢٧% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

ولدراسة العوامل المحددة لفجوة الاسماك فقد تم تقدير العلاقة بين الفجوة كمتغير تابع وكل من الانتاج المحلى من الاسماك x_1 والاستهلاك القومي من الاسماك x_2 ، والدخل الفردي الحقيقي x_3 ، وعدد السكان x_4 ، ومتوسط نصيب الفرد من الاسماك x_5 وذلك باستخدام الصور الرياضية الخطية واللوغاريتمية، وبعد استبعاد المتغيرات التي لم تثبت معنويتها تبين ان افضل تلك الصيغ من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية هي :

$$\text{Logy} = -0.614 - 3.28 \log x_1 + 4.13 \log x_2$$

$$- (7.05) \quad (7.72)$$

$$F = 37.59 \quad R^2 = 0.87$$

حيث تشير العلاقة المقدره الى أن الانتاج المحلى من الاسماك x_1 ، والاستهلاك القومي x_2 هما العاملان المحددان لحجم الفجوة من الاسماك وتشير قيمة معامل التحديد الى أن نحو ٨٧% من التغيرات في الفجوة السمكية تعود الى هذين المتغيرين، وتوضح اشارات المتغيرين المستقلين طبيعة العلاقة بينهما وبين المتغير التابع حيث يتضح ان تغييراً قدره ١% في الانتاج السمكى يؤدي الى تغير معاكس في حجم الفجوة قدره ٣.٢٨%، كما أن تغييراً قدره ١% في الاستهلاك السمكى يؤدي الى تغير في نفس الاتجاه قدره ٤.١٣% في الفجوة السمكية.

جدول رقم (٢) أفضل النماذج المقدره للمتغيرات المرتبطة بفجوة الاسماك

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R ²	F
1	الانتاج	$Y_1 = 268.83 e^{0.0825 x_t}$ (14.23)	0.94	202.5
2	الاستهلاك	$Y_2 = 378.94 e^{0.0715 x_t}$ (13.66)	0.93	186.68
3	متوسط نصيب الفرد	$Y_3 = 6.17 e^{0.066 x_t}$ (12.79)	0.93	163.8
4	الفجوة	$Y_4 = 116.80 e^{-0.0227 x_t}$ (2.17)	0.28	4.73

Y₁ تمثل القيمة المقدره للانتاج بالالف طن في السنة t
 Y₂ تمثل القيمة المقدره للاستهلاك بالالف طن في السنة t
 Y₃ تمثل القيمة المقدره لمتوسط نصيب الفرد بالكجم في السنة t
 Y₄ تمثل القيمة المقدره للفجوة بالالف طن في السنة t
 X_t عامل الزمن في السنة t حيث t (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤)

سبل الحد من فجوة اللحوم:

تزداد أهمية تصبيح الفجوة الغذائية من اللحوم لاعتبارين رئيسيين أولهما المتغيرات الناتجة عن تطبيق اتفاقية الجات، والتي يترتب عليها التزام الدول المنتجة والمصدرة للحوم بالتخلص من الدعم المقدم سواء للإنتاج أو التصدير، مما ينجم عنه زيادة الواردات من اللحوم والتي ترتفع اسعارها باستمرار مما يزيد الأعباء على الموازنة العامة للدولة، وثانيهما ظهور الأمراض التي يمكن ان تنتقل للإنسان عند استهلاكه اللحوم المستوردة مثل جنون البقر وانفلونزا الطيور.

ولقد تبنت استراتيجيات التنمية الزراعية في الثمانينات والتسعينات وحتى عام ٢٠١٧^(١) الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية وركزت على الإجراءات الكفيلة بتحسين الإنتاجية من خلال عمليات الانتخاب والتجهيز والتدريج للسلاسل المحلية للوصول الى سلالات تتوافق مع البيئة المصرية وتتميز بارتفاع معدلات التحويل الغذائي، إضافة الى تحقيق مستويات مثلى من الإنتاج في محاصيل الأعلاف من خلال الأصناف عالية الإنتاجية واستخدام الأعلاف غير التقليدية، وذلك للوفاء بالطلب المتزايد على البروتين الحيواني، ومن الملاحظ ان الاستراتيجيات المختلفة قد تضمنت سياسات وإجراءات لحل مشاكل وقضايا هذا القطاع إلا أنها لم تنفذ بالشكل الواجب الأمر الذي يتطلب أهمية تشخيص الأسباب التي حالت دون تحقيق هذه الإجراءات والسياسات وتحديد دقيق للعقبات والمشكلات التي تواجه النهوض بالإنتاج الحيواني سواء ما يتعلق منها بضعف المعلومات المتوفرة عن الثروة الحيوانية وعدم دقتها أو محدودية خبرة الموارد البشرية العاملة على تنمية القطاع او غيرها من المشاكل الفنية والاقتصادية.

وفي ضوء ما تقدم وبناء على المؤشرات الموضحة بجدول رقم (٤) فإن الدراسة تقترح ان تركز السياسات الزراعية المتعلقة بالثروة الحيوانية خلال الفترة القادمة على أربع محاور رئيسية:

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، استراتيجيات التنمية الزراعية في مصر في الثمانينات والتسعينات، وحتى عام ٢٠١٧.

- المحور الأول: الاهتمام بزيادة الإنتاج من لحوم الدواجن والأسماك.
فمن المعروف ان كلاً من الدواجن والأسماك تعتبر بديلاً مناسباً للحوم الحمراء كما انها أقل منافسة في استخدام الموارد الأرضية والمائية المحدودة، وقد سبق الإشارة الى المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاسماك، أما الدواجن فيوضح جدول (٣) بالملحق الى أن الإنتاج من لحوم الدواجن قد زاد من نحو ٢٢٨ الف طن عام ١٩٩٠ الى حوالي ٦٧٨ الف طن عام ٢٠٠٣ كما زاد الاستهلاك من نحو ٢٥٣ الف طن عام ١٩٩٠ الى ٦٧٨ الف طن عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٣) افضل النماذج المقدره للمتغيرات المرتبطة بلحوم الدواجن.

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R ²	F
1	الانتاج	$Y_1 = 233.54 e^{0.0895 x_t}$ (11.99)	0.92	143.88
2	الاستهلاك	$Y_2 = 245.71 e^{0.0845 x_t}$ (13.59)	0.94	184.68
3	متوسط نصيب الفرد	$Y_3 = 3.63 e^{0.075 x_t}$ (10.81)	0.91	116.84

حيث:

Y₁ تمثل القيمة المقدره للإنتاج بالالف طن في السنة t
Y₂ تمثل القيمة المقدره للاستهلاك بالالف طن في السنة t
Y₃ تمثل القيمة المقدره لمتوسط نصيب الفرد بالكجم في السنة t
X_i عامل الزمن في السنة t حيث t (١، ٢، ٠، ٠، ٠، ٠، ١٤)

وبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج نحو ٨.٩٥% معادلة (١) جدول (٣) ومعدل النمو السنوي للاستهلاك ٨.٤٥% معادلة (٢) جدول (٣) ويتوقع ان يصل الإنتاج الى نحو ٩٤١ الف طن عام ٢٠٠٨ يزداد الى نحو ١.١٣٨ مليون طن عام ٢٠١٣، بينما يتوقع ان يصل الاستهلاك من لحوم الدواجن الى نحو ٩٣٠ الف طن عام ٢٠٠٨ يزداد الى ١.١٢١ مليون طن عام ٢٠١٣ وسيحقق الإنتاج من لحوم الدواجن فائضاً يبلغ ١١ الف طن عام ٢٠٠٨، ١٧ الف طن عام ٢٠١٣، ولهذا فأن صناعة الدواجن قادرة على تغطية جانب كبير من الفجوة الغذائية في اللحوم اذا ما تم تحديثها وتحقيق تكامل رأسى وأفقى بين وحدات الصناعة، فضلاً عن استنباط اصناف ثنائية الغرض للقطاع الأهلى يمكن ان تغطى جزءاً كبيراً من الاستهلاك الريفى.

وبالنسبة للاسماك فان مؤشرات النمو في الإنتاج منها تؤكد قدرة هذه النشاط على تحقيق انتاجية أعلى مستقبلاً خاصة اذا ما تم استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل كما أن الاستزراع السمكى الذى اصبح يساهم بنسبة تصل الى ٥٠.٨%^(١) من الإنتاج السمكى ويجدر بالذكر انه باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال تكثيف عمليات التربية تحقيق زيادة معنوية في الإنتاج السمكى.

- المحور الثانى: تحسين كفاءة استخدام الموارد المخصصة لتنمية الثروة الحيوانية.
يعتبر نقص الأعلاف من أهم المشاكل الحاكمة بالنسبة للثروة الحيوانية فالعجز في الموارد العلفية قدر بنحو ٢.٤% مليون طن معادل نشا تمثل نحو ٢٤% من الاحتياجات الغذائية للحيوانات

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إحصاء الإنتاج السمكى عام ٢٠٠٣.

المزرعية^(٢)، كما أن الأعلاف المركزة والمستخدمة في تسمين حيوانات اللحم أو انتاج دجاج اللحم وكذلك انتاج اسماك المزارع تعد أحد أهم محددات العملية الانتاجية وبرز عناصر التكلفة فيها والعامل الرئيسي في التوسع وزيادة الانتاج، لذلك لابد من تحسين انتاجيات محاصيل العلف وانتاج مخاليط علفية جديدة واستخدام المعاملات البيولوجية في رفع القيمة الغذائية لكثير من المخلفات الزراعية والتي تقدر بنحو ١٥ مليون طن سنوياً يستفاد بنسبة محدودة منها^(٣)، بالإضافة الى زيادة مساحة الذرة الصفراء وخطها بالذرة البيضاء وانتاج مركزات علفية للدواجن والاسماك محلياً.

والى جانب هذه الإجراءات يجب اتخاذ خطوات جادة وحقيقية نحو عمليات التحسين الوراثي للحيوانات المصرية لكل من المجترات الكبيرة (الأبقار والجاموس) والمجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) وذلك للحصول من نفس الوحدات الحيوانية على قدر اكبر من الانتاج وبالتالي الحد من زيادة أعداد الثروة الحيوانية وما يترتب عليها من زيادة حدة المنافسة بينهما وبين الانسان على الموارد الارضية والمائية.

- المحور الثالث: اجراء تغيير هيكل في نظم تسويق الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

يؤثر الأداء التسويقي على الإنتاج وعلى الاستهلاك، وتفقر أسواق الحيوانات الحية وأسواق المنتجات الحيوانية (لحوم حمراء ودواجن واسماك) الى التنافسية بل هي اقرب الى الاحتكار الذي ينعكس في زيادة الهامش التسويقي بين سعر المنتج وسعر المستهلك كما تفقر الى ادنى الشروط الصحية والبيئية فمن غير المقبول ان يظل أداء الخدمات والوظائف التسويقية لأهم السلع الغذائية وأكثرها تأثيراً على الصحة العامة على هذا النحو السيئ، وينطبق هذا على اللحوم الحمراء من حيث طرق عرضها وتداولها، كما ينطبق على الدواجن وكذلك الأسماك، وبطبيعة الحال فان هذا يؤثر على استقرار الإنتاج والأسعار لهذه السلع وكذلك تلوث البيئة. كما يحرم الاقتصاد من قيمة مضافة كبيرة اذا تم استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ وإجراء العمليات التصنيعية والخدمات التسويقية على هذه المنتجات، وفي ضوء ذلك فانه يجب العمل على تطوير الوظائف التسويقية من خلال تطوير المنتج وتقديمه بأسلوب جيد من حيث الشكل والنوعية وذلك من خلال العناية بأداء الوظائف التسويقية مثل النقل والتخزين والتمويل والاهتمام بأداء العمليات التصنيعية بأسلوب يضمن سلامة الصحة العامة ونظافة البيئة.

المحور الرابع: الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات العربية الثنائية والكوميسا الأفريقية.

من خلال الاستيراد من الدول العربية والافريقية المنتجة للحوم كالسودان واثيوبيا اضافة الى اقامة مشروعات مشتركة معها لانتاج اللحوم.

(٢) السيد هاشم محمد، جابر أحمد بسبوني (دكتورة)، تحليل اقتصادي لعناصر الفجوة من اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٣.

(٣) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، استراتيجيات التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٤) أهم مؤشرات اللحوم الحمراء والأسماك والدواجن وتوقعاتها المستقبلية.

التوقعات للإنتاج والاستهلاك والفجوة والفائض بالالف طن ونصيب الفرد بالكم.		متوسط معدلات النمو السنوية للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣	البيان
٢٠١٣	٢٠٠٨		
اللحوم الحمراء:			
٨٩٠	٨١٦	٢.٣	الإنتاج
٩٧٨	٩٣٣	١.٩١	الاستهلاك
١٤	١٣	٢.٩	م. نصيب الفرد
٨٨	١١٧	-	الفجوة
٩٢	٨٧.٥	٧٨	الاكتفاء الذاتي
الاسماك:			
١٢٦٤	١٠٤٢	٨.٢٥	الإنتاج
١٤٧٦	١٢٣٤	٧.١٥	الاستهلاك
٢١.٨	١٩.١	٦.٦	م. نصيب الفرد
١٩٨	١٨١	٢.٣	الفجوة
٨٩.٥	٨٦.٤	٧٧	الاكتفاء الذاتي
الدواجن:			
١١٣٨	٩٤١	٨.٩٥	الإنتاج
١١٢١	٩٣٠	٨.٤٥	الاستهلاك
١٤	١٢	٧.٥	م. نصيب الفرد
١٧	١١	-	الفائض
١٠٤	١٠١	٩٩	الاكتفاء الذاتي

المصدر: جمعت وحسبت من جداول ١، ٢، ٣ بالملحق ونتائج التحليل الإحصائي.

الملخص والتوصيات:

تستمد اللحوم أهميتها من كونها مصدراً رئيسياً للبروتينات الحيوانية والسعرات الحرارية الضرورية للحياه، وتنعكس مشكلة اللحوم في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك منه وبالتالي انخفاض نصيب الفرد عن الحد الصحي الوقائي، وتهدف الدراسة الى تقدير وقياس الفجوة الغذائية من اللحوم وتوقعاتها المستقبلية واقتراح مجموعة من السياسات والاجراءات التي يمكن الأخذ بها للحد من تنامي هذه الفجوة مستقبلاً. وقد استخدمت الدراسة اساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي مثل نماذج الاتجاه الزمني العام وتحليل الانحدار المتعدد كما اعتمدت على البيانات الثانوية المنشورة التي تصدرها الجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد تبين ان الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء تزايد خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٣) بمعدل نمو سنوي قدر بنحو ٢.٣% ويتوقع ان يصل الإنتاج الى نحو ٨١٦ الف طن عام ٢٠٠٨، ٨٩٠ الف طن عام ٢٠١٣ اما الاستهلاك من اللحوم الحمراء فقد قدر معدل النمو السنوي فيه بنحو ١.٩% خلال الفترة المشار اليها ويتوقع ان يصل حجم الاستهلاك من اللحوم الحمراء الى نحو ٩٣٣، ٩٧٨ الف طن عام ٢٠٠٨، ٢٠١٣ على الترتيب، وان المتوسط السنوي للفجوة من اللحوم الحمراء خلال مدة الدراسة قدر بنحو ١٨٢ الف طن ويتوقع ان يصل حجم الفجوة الى ١١٧ الف طن عام ٢٠٠٨ ينخفض الى ٨٨ الف طن عام ٢٠١٣. أما المتوسط السنوي لنصيب الفرد من اللحوم الحمراء فقد بلغ خلال مدة الدراسة نحو ١٠ كجم يتوقع أن يصل الى ١٣ كجم عام ٢٠٠٨، ١٤ كجم عام ٢٠١٣ بينما بلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم العربي نحو ١٣.٧ كجم عام ٢٠٠٢. وقد قدرت الدراسة أهم العوامل المؤثرة على

الاستهلاك من اللحوم الحمراء والتي تبين أنها سعر التجزئة الحقيقي للحوم الحمراء، دخل الفرد الحقيقي والواردات من اللحوم الحمراء.

أما العوامل المحددة لحجم الفجوة من اللحوم الحمراء فقد أظهرت نتائج التحليل أن الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء والاستهلاك القومى منها هما العاملان المحددان لحجم الفجوة وأن ٩٦% من التغيرات فى فجوة اللحوم الحمراء تعود الى هذين المتغيرين، الأمر الذى يؤكد أن محدودية الموارد الإنتاجية وبالتالي الإنتاج من ناحية والزيادة السكانية وما يتبعها من زيادة فى الاستهلاك من ناحية أخرى هما العاملان المؤديان الى زيادة الفجوة من اللحوم الحمراء، وبالنسبة للأسماك فقد ازداد الإنتاج السمكى خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٨.٢% ويتوقع ان يصل الإنتاج السمكى الى حوالى ١.٠٤٢، ١.٢٦٤ مليون طن عام ٢٠٠٨، ٢٠١٣ على الترتيب. أما الاستهلاك فقد قدر معدل النمو السنوى له بنحو ٧.١٥% وتبين توقعات الاستهلاك من الاسماك بلوغ الاستهلاك لنحو ١.٢٤٣ مليون طن عام ٢٠٠٨، ١.٤٧٦ مليون طن عام ٢٠١٣.

أما المتوسط السنوى لنصيب الفرد من الأسماك فقد بلغ خلال مدة الدراسة نحو ١١ كجم وقدر معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الأسماك بنحو ٦.٦% ويتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالى ١٩.١ كجم سنوياً عام ٢٠٠٨ يزداد الى ٢١.٨ كجم سنوياً عام ٢٠١٣، وقد أظهرت نتائج التحليل أن أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الأسماك هى سعر التجزئة الحقيقي للحوم الدواجن وسعر التجزئة الحقيقي للحوم الاسماك وعدد السكان وأظهر معامل التحديد ان ٩٧% من التغيرات فى اجمالى الاستهلاك من الاسماك تعود الى هذه التغيرات أما حجم الفجوة فقد أظهرت نتائج التحليل أن الإنتاج السمكى والاستهلاك السمكى يعود إليهما نحو ٧٨% من التغيرات فى حجم الفجوة الغذائية من الاسماك.

وقد اقترحت الدراسة أن تركز السياسات الزراعية خلال المرحلة المقبلة على اربع محاور رئيسية للحد من تنامي فجوة اللحوم الحمراء والأسماك، المحور الأول منها يركز على الاهتمام بزيادة الإنتاج من اللحوم الدواجن والأسماك باعتبارها بدائل للحوم الحمراء وأقل منافسة فى استخدام الموارد الأرضية والمائية المحددة كما ان الإنتاج من الدواجن يتوقع ان يحقق فائضاً عن الاستهلاك منها يقدر بنحو ١١ الف طن عام ٢٠٠٨، ١٧ الف طن عام ٢٠١٣ وبهذا أصبحت الدواجن قادرة على تغطية جزء كبير من الفجوة اذا ما تم تحديثها وتحقيق تكامل رأسى وأفقى بين وحدات الصناعة كما ان استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل والتركيز على الاستزراع السمكى من خلال التقنيات الحديثة وتكثيف عمليات التربية والإنتاج يمكن ان تحقق زيادة معنوية فى الإنتاج السمكى.

أما المحور الثانى فيركز على تحسين كفاءة استخدام الموارد المخصصة للثروة الحيوانية وأهمها الأعلاف كأحد أهم محددات العملية الإنتاجية وابرز عناصر التكلفة فيها والعامل الرئيسى فى التوسع وزيادة الانتاج من خلال إنتاج مخاليط علفية جديدة واستخدام المعاملات البيولوجية فى رفع القيمة الغذائية لكثير من المخلفات الزراعية.

والمحور الثالث فينصب على اجراء تغيير هيكلى فى نظم تسويق الحيوانات والمنتجات الحيوانية من خلال تطوير المنتجات وتقديمها بأسلوب جديد وتطوير السوق بأداء العمليات التطبيقية والتسويقية بأسلوب يضمن سلامة الصحة العامة ونظافة البيئة.

والمحور الرابع: فيركز على الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والكوميسا الأفريقية واقامة مشروعات مشتركة لإنتاج اللحوم.

المراجع:

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠٠٣.
- ٢- السيد هاشم محمد، جابر أحمد بسيوني (دكاترة)، تحليل اقتصادي لعناصر الفجوة من اللحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٣.
- ٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم ٢٢، ٢٠٠٢.
- ٤- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، استراتيجيات التنمية الزراعية فى مصر فى الثمانينات والتسعينات، وحتى عام ٢٠١٧.
- ٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٣.
- ٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣.
- ٧- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، احصاء الإنتاج السمكى، ٢٠٠٣.

ANALYTICAL STUDY OF MEAT GAP IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**Adly Saadawy Tolba**

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, El-Fayoum
Branch, Cairo University.

SUMMARY:

Food gap is considered one of the most serious problems in Egypt. The meat gap is a major component of that gap due to the failure of local meat production to cover the local consumption. The study aims to estimate and measure meat gap.

The results showed that the red meat gap was about 182 thousand tons in average for the period 1990- 2003. This gap is expected to reach about 117 thousand tons, and 88 thousand tons by 2008 and 2013 respectively. The average per capita consumption in year of red meat was 10 kg and expected to reach 13 kg by the year 2008.

The study also revealed that the fish food gap is estimated at an average of 134 thousand tons for the period 1990- 2003 and expected to reach 181 thousand tons in year 2008. The average per capita consumption is estimated at 11 kg and expected to reach 19 kg in year 2008.

The study proposed that agricultural policy should stress on:

- 1- Increasing poultry and fish meat production.
- 2- Improving the efficiency of utilized resources in livestock production.
- 3- Implementing structural changes to improve the efficiency of livestock and livestock products marketing system.
- 4- Benefiting from the Arab free Trade Area and African Comnessa in implementing joint projects for animal production and trade.

الملاحق:

جدول رقم (١) المتغيرات المرتبطة باللحوم الحمراء وتوقعاتها المستقبلية.

السنة	الانتاج بالالف طن	الواردات بالالف طن	الاستهلاك بالالف طن	الفجوة		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نصيب الفرد بالكجم	فترة تغطية الانتاج للاستهلاك المحلي باليوم
				الكمية بالالف طن	%			
١٩٩٠	٥٤٨	١٤٧	٦٩٥	١٤٧	٢١.١٥	٧٨.٨٥	٧.٣	٢٨٨
١٩٩١	٥٦٤	١٣٧	٧٠١	١٣٧	١٩.٥٤	٨٠.٤٦	٦	٢٩٤
١٩٩٢	٥٧٧	١٨١	٧٥٨	١٨١	٢٣.٨٨	٧٦.١٢	٩.٦	٢٧٨
١٩٩٣	٥٨٤	٢٢٥	٨٠٩	٢٢٥	٢٧.٨١	٧٢.١٩	٩.٨	٢٦٣
١٩٩٤	٥٦٩	٣٩٠	٩٥٩	٣٩٠	٤٠.٦٧	٥٩.٣٣	١١.٦	٢١٧
١٩٩٥	٦٠٦	١٦٩	٧٧٥	١٦٩	٢١.٨١	٧٨.١٩	٩.٨	٢٨٥
١٩٩٦	٦٤٣	٣١٩	٩٦٢	٣١٩	٣٣.١٦	٦٦.٨٤	١٢.٢	٢٤٤
١٩٩٧	٧٦٩	١٠٣	٨٧٢	١٠٣	١١.٨١	٨٨.١٩	٩.٣	٣٢٢
١٩٩٨	٦٧٣	١٣٤	٨٠٧	١٣٤	١٦.٦٠	٨٣.٤٠	٩.٩	٣٠٤
١٩٩٩	٦٩١	١٧٨	٨٦٩	١٧٨	٢٠.٤٨	٧٩.٥٢	١٠.٥	٢٩٠
٢٠٠٠	٧٠٥	١٩٦	٩٠١	١٩٦	٢١.٧٥	٧٨.٢٥	١١.٦	٢٨٦
٢٠٠١	٧١٨	١٠١	٨١٩	١٠١	١٢.٣٣	٨٧.٦٧	١٠.٧	٣٢٠
٢٠٠٢	٧٠٥	١٣٧	٨٤٢	١٣٧	١٦.٢٨	٨٣.٧٢	١٠.٩	٣٠٦
٢٠٠٣	٧٠٩	١٢٦	٨٣٥	١٢٦	١٥.٠٩	٨٤.٩١	١١.١	٣١٠
المتوسط	٦٤٧	١٨٢	٨٢٩	١٨٢	٢٢.٠٠	٧٨.٠٠	١٠	٢٨٤
٢٠٠٨	٨١٦	١١٧	٩٣٣	١١٧	١١	٨٧.٥١	١٣	٣١٩
٢٠١٣	٨٩٠	٨٨	٩٧٨	٨٨	٨	٩٢.٠٣	١٤	٣٣٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث الميزان الغذائي ١٩٩٠-٢٠٠٤.

جدول رقم (٢) المتغيرات المرتبطة بالأسماك وتوقعاتها المستقبلية.

السنة	الإنتاج بالآلاف طن	الواردات بالآلاف طن	الصادرات بالآلاف طن	الاستهلاك بالآلاف طن	الفجوة		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نصيب الفرد بالكجم	معدل تغطية الإنتاج للاستهلاك المحلي باليوم
					الكمية بالآلاف طن	%			
١٩٩٠	٣٣٩	١٣٨	٣.٤	٤٧٣.٦	١٣٤.٦	٢٨.٤٢	٧١.٥٨	٧.٦	٢٦١
١٩٩١	٣٤٥	٩٠	٢.٢	٤٣٢.٨	٨٧.٨	٢٠.٢٩	٧٩.٧١	٦.٨	٢٩١
١٩٩٢	٣٤٧	١٣٢	١.٧	٤٧٧.٣	١٣٠.٣	٢٧.٣٠	٧٢.٧	٧.٥	٢٦٥
١٩٩٣	٣٥٧	٩٥	١.٢	٤٥٠.٨	٩٣.٨	٢٠.٨٠	٧٩.٢٠	٦.٨	٢٨٩
١٩٩٤	٣٦٨	١٦٥	١.٧	٥٣١.٣	١٦٣.٣	٣٠.٧٤	٦٩.٢٦	٨.١	٢٥٣
١٩٩٥	٤٠٧	١٤١	١.٧	٥٤٦.٣	١٣٩.٣	٢٥.٥٠	٧٤.٥	٩.٣	٢٢٧
١٩٩٦	٤٣٢	٧٣١	١.٧	٦٠٣.٣	١٧١.٣	٢٨.٣٩	٧١.٦١	٩.٧	٢٦١
١٩٩٧	٤٥٧	١٤٥	١.٩	٦٠٠.١	١٤٣.١	٢٣.٨٥	٧٦.١٥	١٠.٩	٢٧٨
١٩٩٨	٥٤٦	١٧٦	١.١	٧٢٠.٩	١٧٤.٩	٢٤.٢٦	٧٥.٧٤	١١.٤	٢٧٦
١٩٩٩	٦٤٩	١٩٣	٠.٦	٨٤١.٤	١٩٢.٤	٢٢.٨٧	٧٧.١٣	١٣.١	٢٨٢
٢٠٠٠	٧٢٤	١٩١	٠.٩	٩١٤.١	١٩٠.١	٢٠.٨٠	٧٩.٢٠	١٣.٤	٢٨٩
٢٠٠١	٧٧٢	١٧٨	١.١	٩٤٨.٩	١٧٦.٩	١٨.٦٤	٨١.٣٦	١٤.٤	٢٩٧
٢٠٠٢	٨٠٢	١٣٣	٢.٥	٩٣٢.٥	١٣٠.٥	١٤.٠٠	٨٦.٠٠	١٤.٣	٣١٤
٢٠٠٣	٨٧٦	١٣٦	٣.٠	١٠٠٩.٠	١٣٣.٠٠	١٣.١٨	٨٦.٨٢	١٤.٥	٢١٧
المتوسط	٥٣٠	١٤٥	٢	٦٧٧	١٤٣	٢٢	٧٧	١١	٢٨٦
٢٠٠٨	١٠٤٢	١٨٣	١.٣	١٢٣٤	١٨١	١٤.٦٩	٨٦.٤١	١٩.١	٣٠٨
٢٠١٣	١٢٦٤	١٩٩	٠.٨	١٤٧٦	١٩٨	٩.٠	٨٩.٥	٢١.٨	٣١٣

المصدر:

- ١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إحصاء الإنتاج السمكي، اعداد مختلفة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، نشرات السفارة الخارجية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٣) المتغيرات المرتبطة بالدواجن وتوقعاتها المستقبلية.

نصيب الفرد بالكجم	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الفجوة		الاستهلاك بالالف طن	الواردات بالالف طن	الانتاج بالالف طن	السنة
		%	الكمية بالالف طن				
٣.٦	٩٠.١٢	٩.٩	٢٥	٢٥٣	٢٥	٢٢٨	١٩٩٠
٣.٥	٩٢.٠٠	٨.٠٠	٢٠	٢٥٠	٢٠	٢٣٠	١٩٩١
٤.٧	١٠٠	-	صفر	٣٢١	صفر	٣٢١	١٩٩٢
٤.٨	"	-	"	٣٢٨	"	٣٢٨	١٩٩٣
٥.٥	"	-	"	٣٩١	"	٣٩١	١٩٩٤
٦.٨	"	-	"	٤٨٠	"	٤٨٠	١٩٩٥
٦.٧	"	-	"	٤٨٢	"	٤٨٢	١٩٩٦
٧	"	-	"	٥٠٦	"	٥٠٦	١٩٩٧
٧	"	-	"	٥١٦	"	٥١٦	١٩٩٨
٨.٤	"	-	"	٦٢٩	"	٦٢٩	١٩٩٩
٨.٧	"	-	"	٦٤٧	"	٦٤٧	٢٠٠٠
٨.٧	"	-	"	٦٦٩	"	٦٦٩	٢٠٠١
٩	"	-	"	٧٢٠	"	٧٢٠	٢٠٠٢
٨.٨	"	-	"	٦٧٨	"	٦٧٨	٢٠٠٣
٧	٩٩	١	٣	٤٩١	٣	٤٨٨	المتوسط
١٢	١٠١.١٤	-	-	٩٣٠	-	٩٤١	٢٠٠٨
١٤	١٠٣.٩	-	-	١١٢١	-	١١٣٨	٢٠١٣

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعى، اعداد مختلفة.